ايد به باطل ولذا ذهبوا بالتكذيب لا بالكذب وقال اخر فلو شا لهداكم قوله وللعبا افعال اختيارية
واعلم ان الموجب لوقوع الخلاف في هذه المسئلة هو ان كل حكم وقع واسطة بين طرفين توجه الخلاف
فيه لتنزعه بالقرب والشبه الى كل واحد منهما وهذه المسئلة من هذا القبيل وبيانه ان مجال
افعال الله تعالى اما ذوات المكلفين اولا الثاني كحركة الافلاك والرعد والبرق والهوى والاشجار
وساير الاجسام الجامدة والاول التي محله ذوات الادميين اما قسرى اى لا اختيار لهم
في وقوعه او اختياري والاول كمرض المريض وحركة المرتعش والثاني كزنا الزاني وشرب الشارب
وسرقة السارق ونحوها من المعاصي فالاول والثاني لا خلاف في خلق الله تعالى لهما فان
العبد لا اثر له في ايجادهما فالثالث وهو ما محله ذوات المكلفين اختيارا كان واسطة
بينهما لانه باعتبار كونه مرادا لله معلوما له منسوب اليه اذ كلا خبر ان ومعلومه محال
وباعتبار وقوعه باختيار الانسان وكسبه هو منسوب اليه ومعاقب عليه فهذا غاية
ما يمكن ان يقال في هذه المسئلة وهي مشكلة معضلة لا يستريح الانسان فيها الا بالتسليم
هذا قال شيخ الاسلام ضابط مذاهب الناس في هذا ان المؤثر في فعل العبد بالخلق والايجاد
اما قدرة الله تعالى فقط من غير دخل لقدرة العبد وهو مذهب الجبرية او مع دخلها بالكسب
وهو مذهب الاشعري او قدرة العبد فقط بلا ايجاب وهو مذهب جمهور المعتزلة
او بايجاب وهو مذهب الحكما والمشهور فيما بين القوم عن امام الحرمين لكن صرح في
الارشاد وغيره بخلافه او مجموع القدرتين على ان يؤثرا في اصل الفعل وهو مذهب
الاستاذ منا والنجار من المعتزلة او على ان تؤثر قدرة الله تعالى في اصله وقدرة العبد
في وصفه بان يجعله موصوفا بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي ابي بكر ثم
ما ذكره الاستاذ بنا على تجويزه اجتماع مؤثرين على اثر واحد وهو خلاف قول الجمهور قوله
لما كان زعمت الجبرية قال شيخ الاسلام فيكون الموحد نسبة الى الجبر اى القهر والقسر وتحرك
لمزاوجة القدرية انتهى ورأس الجبرية جهم بن صفوان قوله اصلا اى لا خلقا ولا كسبا قوله
حركة البطش من اضافة المسبب الى السبب وكذا في حركة الارتعاش قوله وان حركاته مثل كان
حركات الجمادات بل العبد يجري خلق الله تعالى فيه وقول القايل قام زيد وذهب عمرو ونحو له تولهم
طال او ناخ الغلام ومات الرجل وحرك الشجر وسكن الحجر من غير ان يكون لهذه الاشيا فعل
ولا اختيار قوله بخلاف مثل طال الغلام واسود لونه اى مما يكون الفاعل فيه قايلا لا موجدا
فان اسنادها حقيقي لا يتوقف على قصد واختيار كذا قرره شيخ الاسلام قوله ينفي ذلك اى
قولهم ان لا فعل للعبد اصلا قوله فمن شا فليكفر فان قيل ان الله تعالى لا يامر بالفحشا فكيف قال فليكفر

قلنا

١٠٢

قلنا الامر هنا للتهديد وليس على حقيقة الامر كما اذا هدد السيد عبده بقوله
افعل ما شئت فسوف ترى جزاءك قوله فان قيل بعد تعميم تعلق علم الله تعالى وارادته
قال شيخ الاسلام اى بعد تعميم تعلق علم الله تعالى بكل شي وتعميم ارادته بكل ممكن وهذا السوال
بيان للجبر بالنسبة في العلم الى كل شي وفي الارادة الى كل ممكن والسوال السابق وهو قوله فان قيل
فيكون الكافر مجبورا الى بيان للجبر بالنسبة الى الموجودات فقط قوله او بعدمه فيمتنع قال
شيخ الاسلام فيه بحث لان الاعدام الازلية ليست بالارادة لان اثر الارادة حادث فالاولى
ان يقال والا فيمتنع قلنا ممنوع وفي نسخة لا نسلم قال شيخ الاسلام اى ان وجوب الفعل
بالاختيار ينافي الاختيار قوله وايضا منقوض بافعال الباري قيل جواب ثان للسوال
المذكور لان افعال الباري جل ذكره ان تعلقت بوجود الفعل فيجب وجوده او بعدم الفعل
فيمتنع وجوده ومع هذا فاعل بالاختيار لا موجب بالذات قال شيخ الاسلام اى لانها
تعلق بها علمه وارادته تعالى ومع ذلك هي اختيارية لكن فرق بين افعاله تعالى وافعال
العباد بان الاختيار هو التمكن من ارادة الضد حال ارادة الفعل لا بعدها وهذا متحقق
في فعل الله فان ارادته تعالى قديمة وقد كان يمكن في الازل ان تتعلق ارادته بالترك بدل الفعل
بخلاف ارادة العبد فانها محدثة تفتقر الى مرجح وهو ارادته تعالى ايجاد مراد العبد قوله
ومعلوم ان المقدور الخ كما يجوز ان يكتب شخصان حرفا واحدا قوله ومنا نقله قال
شيخ الاسلام اى قوية ماخوذ من المتن وهو ما صلب من الارض وارتفع قاله الجوهري
قوله وبالضرورة عطف على البرهان اى بالرجوع الى الوجدان قوله مدخلا اى بالترتيب
العادي لا بالتاثير اذ لا حكم للضرورة فيه قوله احتجاجا جوابها واما قال ذلك لانهم
لو لم يقولوا بالكسب كما هو مذهب الجبرية يلزم الانكار للضروري وهو عين المكابرة والعناد
وان لم يقولوا بالخلق وهو مذهب المعتزلة يلزم الانكار للبرهان قوله في التفصي قال
شيخ الاسلام بالفاء اى التخلص قال الجوهري يقال تفصى الانسان اذا تخلص من الضيق والبلية
انتهى قال ثم كان وحاصل التفصي عن المضيق هو ان يقال ارادة العبد هي صفة مخلوقة لله
تعالى هي لذاتها تكون متعلقة بالمراد وهذا التعلق امر اعتباري حاصل من جانب العبد بارادته
فقط وليس هذا التعلق امرا موجودا حتى يلزم نقل الكلام اليه فيتسلسل بناء على ان كل شي
موجود فهو مخلوق الله تعالى ثم اذا تعلقت ارادة العبد لذاتها بذلك المراد خلق الله تعالى بطريق
جري العادة قدرته وفعله معا موافقين لتعلق الارادة فعلى هذا لا يلزم ان يكون العبد
مجبورا بل كانت افعاله الاختيارية حينئذ مفوضة الى تعلق ارادته بذلك من غير ان يكون له احتياج

Copyright © King Saud University